

Distr.
GENERAL

E/1997/81
24 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران / يونيو - ٢٥ تموز / يوليه ١٩٩٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير رئيس المجلس عن المشاورات التي أجريت مع رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المحتويات

الصفحة الفقرات

٢	٥-١	مقدمة
٢	٢٨-٦	أولاً - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
٣	٢٨-٨	برنامـج الأمـم المتـحدـة الإنـمائـي

مقدمة

- ١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ القرار ٣٧/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٦ بشأن تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي الفقرة ٦ من ذلك القرار، طلب المجلس إلى رئيسه مواصلة إقامة اتصال وثيق بشأن هذه المسائل مع رئيس اللجنة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس.
- ٢ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين القرار ٤١/٥١، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، الذي طلبت في الفقرة ٤ منه إلى المجلس أن يواصل، بالتشاور مع اللجنة الخاصة، النظر في اتخاذ التدابير المناسبة لتنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة في مجال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.
- ٣ - ويرى رئيس اللجنة، آخذًا في اعتباره القرارات المذكورين أعلاه، أنه ينبغي للوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة أن تعزز تدابير الدعم القائمة، وأن تضع برامج إضافية لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إن معظم هذه الأقاليم جزر صغيرة من حيث الحجم وعدد السكان. ومعزولة جغرافيًا وغير منيعة إزاء الكوارث الطبيعية، من قبيل الأعاصير والزوابع. كما أنها متخلفة اقتصاديًا نسبياً، ولهذا فهي تعتمد اعتماداً كبيراً على المساعدة الخارجية. لذا ينبغي دعوة الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الدولية والإقليمية، إلى بحث واستعراض الأوضاع في كل من هذه الأقاليم، بما يتسم الحاجة الماسة للشعوب المعنية إلى زيادة نقل الموارد والتكنولوجيا والدرأة التقنية، واتخاذ التدابير المناسبة لتعجيل تقديمها الاقتصادي والاجتماعي.
- ٤ - ووفقاً لأحكام قرار المجلس ٣٧/١٩٩٦، أقام رئيس المجلس اتصالات وثيقة مع رئيس اللجنة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو يقدم إلى المجلس الملاحظات المبينة أدناه على أساس تلك الاتصالات وعلى ضوء ما يتصل بالأمر من تطورات، وذلك بغية تيسير نظر المجلس في هذا البند.
- ٥ - وخلال السنة، تابع أعضاء المجلس وأعضاء اللجنة الخاصة عن كثب أعمال هيئتيهم المتعلقة بهذا البند. ويعتبر الرئيس أن من المفيد والضروري معاً المضي في إقامة وتعزيز مثل هذا النوع من الاتصالات والتعاون لتعزيز أقصى قدر ممكن من المساعدة لشعوب ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

أولاً - الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

- ٦ - وفقاً للمعلومات التي قدمتها الوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، استمر عدد من الوكالات المتخصصة والمؤسسات أثناء الفترة قيد الاستعراض، في تقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، استجابة للقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الخاصة. وقد قدم أو وضع عدد من المؤسسات برامج المساعدة هذه من موارد ميزانيته، بالإضافة إلى إسهام كل من هذه المؤسسات بوصفها وكالات منفذة لمشاريع يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المقدم الأساسي للمساعدة.

٧ - واستمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تمويل عدد من مشاريع المساعدة، بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٨ - يقيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقنياً مع الأقاليم التالية غير المتمتعة بالحكم الذاتي: أنغولا وجزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وجزر مونتسيرات وتركس وكايكوس. ورغم تفاوت نطاق وتركيز برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منإقليم إلى آخر، فإنها جميعاً تنفذ بوجه عام وفق المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بترتيبات البرمجة الخلف والمقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا سيما المقررات المتعلقة بتركيز المساعدة وتوزيعها بمقتضى كل دورة برمجة فضلاً عما أصدرته الجمعية العامة من قرارات ذات صلة.

٩ - ولا يزال التركيز الجدي لترتيبات البرمجة الخلف لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب الدورتين الخامسة والسادسة (١٩٩٢-١٩٩٦ و١٩٩٦-١٩٩٧) على التوالي، مع التركيز على تشجيع التنمية البشرية المستدامة، يسترشد بمقرري المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٢/٩٥ و٢٣/٩٥ اللذين يؤيدان معاً المجالات التالية للتعاون التقني:

(أ) التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر؛

(ب) توفير فرص العمل وسبل العيش المستدام؛

(ج) الإدارة والمشاركة وتمكين المرأة؛

(د) حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية.

١٠ - كذلك تأثر التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي بما صدر من قرارات عن مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وما تم خصت عنه من نتائج، بما في ذلك المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)، والمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية (١٩٩٤)، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (١٩٩٥)، والمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة (١٩٩٥).

١١ - ويحدد تركيز برامج التعاون التقني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي بالتشاور التام مع السلطات الحكومية. ولهذا فإن البرامج تعكس كلا من الولايات المقررة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأولويات والاحتياجات والشاغل الإنمائية للأقاليم.

١٢ - وأدى استمرار ما يواجهه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من قيود على الموارد، ولا سيما خلال برامج الدورة الخامسة الأخيرة والدوره السادسة الحالية، إلى تقييد حاد لقدرته على الاستجابة على نحو أكمل إلى احتياجات التعاون التقني للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي. وإحدى الخصائص المشتركة بين هذه الأقاليم هي ما حققه من مستويات عالية نسبياً في الدخل الفردي وارتفاع المستوى العام للتنمية البشرية. ولكن رغم هذه الإنجازات، فإنها تواجه افتقاراً للقدرة على الصعيد المؤسسي وصعيد الموارد البشرية على السواء. ويحول صغر قاعدة الموارد البشرية التي لديها دون تحقيق أي وفورات من وفورات الحجم في مجال التدريب وتنمية الموارد البشرية، كما يرفع التكلفة النسبية للإدارة والحكم والهيأكل المادية الرئيسية، وبخاصة في أقاليم الأربعين، ارتفاعاً غير عادي. وجرت العادة أن يؤدي ارتفاع معدلات الهجرة، بتأثير شتى العوامل، إلى تعقيد مشكلة الموارد البشرية الصعبة أصلاً بالنسبة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وجعلها تعتمداً اعتماداً كبيراً على قوة عاملة مهاجرة.

١٣ - ويزيد افتتاح اقتصادات ومجتمعات الأقاليم الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي من تفاقم الصعوبات التي تواجهها السلطات في اختيار وتطبيق ما هو ملائم وفعال من أدوات السياسات. فاقتصادات ومجتمعات هذه الأقاليم تتأثر بشدة بالصدمات الخارجية كما تتأثر بنفس المقدار بالكوارث الطبيعية والبيئية على السواء. وتتضاعف نقاط الضعف المستوطنة هذه لتبرير الدور المستمر لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من جديد في مجال تقديم مساعدة تقنية مركزية وفعالة وفي أوائلها إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي.

١٤ - بيد أن حدود موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثرت إلى حد كبير في ضرورة وضع سلم بأولويات توزيع المساعدة، طبقاً لمعايير الدخل الفردي وعدد السكان ومستوى نمو البلدان المتلقية. ولهذا حقت جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي والتي تقيم برامج تعاون تقني مع البرنامج الإنمائي، اعتباراً من بداية إطار التعاون للدوره السادسة، مركز البلدان المتبرعة الصافية. ورصد لجزيرتي أنغيلا وكايوكا مخصصات في إطار هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية تحت البند ١-١-١ للدوره السادسة بمبلغ ١٦١٠٠٠ دولار و ٥٨٠٠٠ على التوالي، كإجراء انتقالي وعلى أساس إعادة التسديد بالكامل طبقاً للفقرة ٢٣ من مقرر المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب البند ١-١-١ جزيرتي مونتسيرات وتركس وكايوكوس مبلغ مستهدف في تخصيص الموارد الأساسية بموجب البند ١-١-١ بمبلغ ٧٣٠٠٠ دولار و ١٩٦٠٠٠ على التوالي، على أساس إعادة التسديد بالكامل طبقاً للفقرة ٢١ من المقرر نفسه. والإقليم الذي ليس له مبلغ مستهدف في تخصيص الموارد الأساسية هو جزر فرجن البريطانية. وسوف يتعين في التعاون مع جميع هذه الأقاليم التأكيد بشدة على تعبئة الموارد واقتسام التكاليف.

١٥ - وبإضافة إلى مخصصاتها من المبالغ المستهدفة في تخصيص الموارد الأساسية، تستفيد بعض الأقاليم غير الممتحنة بالحكم الذاتي من المكون الكاريبي للبرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تستفيد جزر فرجن البريطانية وجزر تركس وكايكوس بشكل خاص من المشروع الإقليمي الموسع والمستمر للاستجابة للكوارث وإدارتها. وستعود المنافع أيضا على جزر تركس وكايكوس بموجب إطاري دعم وضع السياسات والبرامج ودعم الخدمات التقنية. إضافة إلى ذلك، ستواصل مونتسيرات، بفضل عضويتها في منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية، الإلادة من برنامج الجزر المتعددة لمنطقة البحر الكاريبي، كما استفادت في الدورة الخامسة. كذلك تستفيد أيضا أنغيلا وجزر فرجن البريطانية، التي حصلت على منافع مشابهة في الماضي، نتيجة مركزها الانتسابي لدى منظمة دول منطقة البحر الكاريبي الشرقية. كما يمكن للوصول إلى تسهيلات أخرى، من قبيل برنامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وبرامج الشركاء في التنمية، أن يوفر منافع للأقاليم.

١٦ - ونشأت عدة مبادرات من أحكام برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمرات العالمية، وكلف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بها ليعمل على زيادة تنميتها وتنفيذها، ومن المتوقع لها أن تنفذ بالكامل في مطلع الدورة السادسة، وسوف تعود هذه المبادرات بمنافع على الأقاليم غير الممتحنة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي. وشبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، اللذان وضعا من أجل تشجيع وتعزيز تدفق المعلومات عن التنمية المستدامة فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتوفير الخبرة التقنية في مجال سد الثغرات في احتياجات المساعدة التقنية عن طريق عمليات التبادل فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية وبينها وبين الدول الأخرى، سوف يزيدان من تعزيز عملية اندماج الأقاليم غير الممتحنة بالحكم الذاتي في المضمار العالمي. ويتوقع أن يحقق هذان البرنامجان، اللذان بدأ وضعهما في الجزء الأخير من الدورة الخامسة، منافع ملموسة للأقاليم الجزرية الصغيرة في حوض البحر الكاريبي خلال دورة البرنامج الحالية وسوف يسهمان في معالجة بعض الشواغل الهامة المتعلقة بالسياسة الإنمائية.

١٧ - وقد بادر الممثلون المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المنتدبون للعمل في بعض الأقاليم غير الممتحنة بالحكم الذاتي بإنشاء هيئات تنسيق لدى حوكماتها. وترمي هذه المبادرة إلى تعزيز الحوار وتشجيع الاتصال بين الأقاليم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبقية منظومة الأمم المتحدة. وتمثل إحدى المنافع المتوقعة في زيادة وعي المسؤولين وعامة الجمهور في الأقاليم غير الممتحنة بالحكم الذاتي بإمكانية التعاون مع منظومة الأمم المتحدة. ومن المأمول أيضا أن يتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق هذه الآلية، وفي مجالات اختصاصه، من القيام بدور أكبر في تقديم النصائح والإرشاد فيما يتعلق بالسياسات إلى سلطات الأقاليم.

١٨ - وقد واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حوارا فعالا فيما يتعلق بالسياسات مع حوكمات عدة أقاليم غير ممتحنة بالحكم الذاتي في منطقة حوض البحر الكاريبي، بغية تحديد أهم شواغلها المتعلقة بالسياسات والتوصية بطرق للإفادة الفعالة من المساعدة المقدمة إليها. وقد تولى الممثلون المقيمين القيام بهذه المهام. ولهذا فإن صياغة ما يلائم من برامج المساعدة التقنية تسترشد، حيثما وجدت، بكل من عملية التشاور وما يقوم به البرنامج الإنمائي من استعراض متواصل للأوضاع السائدة في كل إقليم. وقد أنشئت

برامج قطرية لعدة أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي في إطار الدورة الخامسة ويجري في معظم الحالات استكمال إطار التعاون القطري لتنفيذها في إطار الدورة السادسة. وتصاغ هذه الوثائق المتعلقة بالسياسات في سياقات مجالات التركيز الموضعية للبرنامج الإنمائي وفي سياقات احتياجات وأولويات كل إقليم وحكومته. علاوة على ذلك، يحدد كل من البرامج القطرية وأطر التعاون القطري، التي يقرها عادة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بطريقة تحليلية ما يواجه كل إقليم من مسائل متعلقة بالسياسات وذلك من منظور التنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن تحديه لتفاصيل استراتيجية البرنامج الإنمائي وتركيز مساعدته.

١٩ - وإضافة إلى ما يقوم به البرنامج الإنمائي من دور في جميع المجالات المذكورة أعلاه، فإنه يضطلع أيضاً بمهمة إقامة اتصال وإجراء تنسيق مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وكثيراً ما لزمنت هذه المهمة في تحديد الاحتياجات وإيصال المساعدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ولا سيما في حالات الطوارئ.

٢٠ - وبوجه عام ركزت مساعدة البرنامج الإنمائي إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي في إطار البرنامج القطري للدورة الخامسة بصورة رئيسية على تقديم الدعم من أجل تنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتعزيز المؤسسات، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وضمن هذه الرؤية، تمثلت الاستراتيجية المقترحة للبرنامج الإنمائي في بداية الدورة السادسة الحالية في مواصلة تركيزه على تقديم الدعم في هذه المجالات، والبناء على أساس النتائج التي تم خصت عن جهوده السابقة.

٢١ - ورغم أنه لم يخصص لجزر فرجن البريطانية مبلغ مستهدف في تخصيص الموارد الأساسية لاستخدامه في الدورة السادسة، فإنه من المتوقع مع ذلك أن يركز التعاون خلال الدورة على التنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر، مع التركيز بشكل خاص على المرأة والطفل. إضافة إلى ذلك، سيولي بعض الاهتمام لإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

٢٢ - وفي مستهل الأمر، ركز دعم البرنامج الإنمائي لمونتسيرات، التي عرضت حالة خاصة للمساعدة خلال معظم الدورة الخامسة نتيجة لاستمرار الانفجارات البركانية، على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتعزيز القدرة المؤسسية في هذا المجال. وقد وجّهت بعض الجهود نحو التخطيط الطبيعي وإدارة الفضلات السائلة والصلبة والتخطيط للكوارث وإدارتها. بيد أن استمرار الأزمة استلزم إجراء تغيير كامل في اتجاه المساعدة الخارجية وتحويلها في اتجاه تقديم الإغاثة في حالات الطوارئ. وإضافة إلى سد الثغرات الحرجة في مرحلة الطوارئ، قام البرنامج الإنمائي أيضاً بتقديم الدعم لجهود إعادة التوطين للأجل البعيد. ومن المتوقع أن تستمر الحاجة في معظم الدورة السادسة الحالية من جراء هذه الأزمة. ومن المتوقع نقل مكان العاصمة وجزء كبير من السكان إلى مكان أكثر أماناً في الجزيرة بصورة دائمة. وهذه التأثيرات السلبية الحادة على اقتصاد الجزيرة ومجتمعها ستحتاج على الأغلب إلى قيام المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعادة النظر في مركز مونتسيرات كأحد البلدان المتبرعة الصافية.

٢٣ - وفي جزر تركس وكايكوس، كان التعاون التقني يستهدف بوجه عام إجراء تدخل مباشر بغية وضع أساس تنمية اقتصادها على نحو منيد. وقد منحت مساعدة من أجل إنشاء وكالة استثمار، ووضع برنامج للضمان الوطني، وتحسين الجمارك والإدارة والتعليم العالي. ومن المتوقع في الدورة الحالية تقديم الدعم في مجالين واسعين هما: إعداد خطة تنمية متكاملة وتقديم المساعدة للقطاع الزراعي.

٢٤ - وتقدر اللجنة الخاصة ما يوليه البرنامج الإنمائي من اهتمام للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في حوض البحر الكاريبي وتأمل أن يجري النظر في الأقاليم الواقعة في المحيط الهادئ في الدورات المقبلة.

٢٥ - وتود اللجنة الخاصة الإشارة إلى حلقتها الدراسية الإقليمية في حوض البحر الكاريبي، التي عقدت مؤخرا في سانت جون، أنتيغوا وبربودا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، وشارك فيها البرنامج الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

٢٦ - وأكد مشاركون كثيرون، ولا سيما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على ضرورة زيادة برامج المساعدة الحالية.

٢٧ - ودعت استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية إلى إدراج الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في برامج ومشاريع منظومة الأمم المتحدة. ولا سيما تلك المتوقعة في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وغيره من البرامج المعدة لمساعدة الدول الجزئية الصغيرة النامية. وأوصت الحلقة الدراسية بأن تقوم اللجنة الخاصة باستعراض الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من حيث مركز ملكية الشعب لموارده وسيطرته عليها وتصرفه فيها.

٢٨ - وفي مشروع قرار تقوم اللجنة الخاصة بالنظر فيه حاليا بشأن مسألة توكيلاو، تشير اللجنة مع التقدير إلى قيام نيوزيلندا والوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، بمساهمة تعاونية في تنمية توكيلاو.

- - - - -